الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

د.محمد علة
جامعة الجلفة

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتحديدا، الجانب التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والهجرة. كما أنها تأخذ بعين الاعتبار معطيات وبيانات سنة 2016 وهي السنة التي تم فيها الاستفتاء.

وفيما يتعلق بالجانب التجاري، فان العلاقات التجارية القائمة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي فهي قديمة وفي تطور منذ أن التحقت بالاتحاد الأوروبي. أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، فأرقامه ذات دلالة في الاقتصاد البريطاني، حيث تعتبر بريطانيا ثاني أكبر متلق للاستثمار سنة 2016، وتذهب أكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى بريطانيا إلى قطاع الخدمات المالية، كما أن نصف المخزون الاستثماري في بريطانيا البالغ تريليون جنيه إسترليني يأتي من الاتحاد الأوروبي.

وعن الهجرة، فهي قضية سياسية محفوفة بالمخاطر في بريطانيا، كما أنها أحد الأسباب التي أدت إلى تصويت البريطانيين لصالح المغادرة. وقد شكلت تدفقات الاتحاد الأوروبي حوالي 49% من اجمالي التدفقات غير البريطانية سنة 2016.

Abstract :

This paper discusses the economic implications of Britain's exit from the European Union, Specifically, Trade, foreign direct investment and migration. It also takes into account the data for 2016, the year in which the referendum was held.

With regard to the commercial aspect,The trade relations between Britain and the EU are old and evolving since they joined the EU.

As for foreign direct investment, its figures are significant in the British economy, Where Britain is considered The second largest recipient of investment in 2016, and The largest share of foreign direct investment coming to Britain goes to the financial services sector, As that Half of Britain's investment stock comes from the European Union.

And about Migration, It is a risky political issue in Britain, and it is one of the reasons Britons voted to leave. EU flows accounted for 49% of total non-British inflows in 2016.

مقدمة:

بخلاف ما يحدث على مستوى التكتلات الاقتصادية الدولية من تدافع يهدف إلى الاندماج وتحقيق الأهداف المرتبطة بالتنمية، والوقوف أمام هجمات العولمة التي مست مختلف جوانب الحياة، أتت عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في اتجاه معاكس لهذه الظاهرة التي أصبحت حتمية لا مفر منها. وبالنظر إلى المدة التي بقيت فيها بريطانيا كعضو أساسي داخل الاتحاد الأوروبي تعدت الأربعين سنة، وإلى الوزن والمكانة التي كانت تتمتع بها ضمن هذا النموذج من التكتلات الدولية، إلا أنها وطيلة هذه المدة نفسها، كانت بريطانيا تحافظ على مسافة فاصلة بينها وبين أوروبا مدفوعة ومتشبثة بالجانب التاريخي البريطاني الحافل وبالثقل والوزن الاقتصادي وبالعلاقات الدولية القوية التي تربطها بغيرها. وبتاريخ 23 جوان 2016، كانت ساعة الفصل وانفصلت عن الاتحاد الأوروبي.

إن الآثار المترتبة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عديدة ومتنوعة لا يمكن حصرها بأي حال من الأحوال، والسبب في ذلك أن تداعيات هذا الخروج هي في استمرار وتلاحق ولم تتكشف كلها. وفي هذه المقالة، سيتم التطرق إلى ثلاثة جوانب متأثرة بهذا الخروج وهي: التجارة والهجرة والاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن البيانات والأرقام التي يتم تناولها تركز على سنة 2016 تحديدا.

وللوقوف على هذه الآثار، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور الموالية:

- ✓ العلاقة التاريخية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي؛
- ✓ أسباب ودواعي الاستفتاء؛
- ✓ عواقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛
- ✓ العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

* العلاقات التجارية

*الاستثمار الأجنبي المباشر

* الهجرة

العلاقة التاريخية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي

أصبحت بريطانيا في عام 1973 عضواً في الاتحاد الأوروبي، الذي تأسس بموجب معاهدة "ماستريخت" في عام 1991، (تم توقيعها في 7 فبراير 1992 ودخلت حيز التنفيذ في الأول من نوفمبر 1993)، كتطور لعملية التكامل الأوروبي التي بدأت منذ عام 1948 بما كان يُعرف باسم دول البنولوكس (Benelux) كاتفاقية اتحاد جمركي بين بلجيكا، ولوكسمبورغ، وهولندا، تبعها إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) في عام 1951 بين هذه الدول وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وفي عام 1957 جاءت الخطوة الحقيقية الثالثة نحو التكامل الأوروبي بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) بين الأعضاء المؤسسين الستة (بلجيكا وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا وألمانيا الغربية). ثم الجماعة الأوروبية للطاقة النووية (EAEC) في نفس العام، ومنذ عام 1967 تعمل هذه المجموعات تحت إشراف ما بات يعرف باسم الجماعة الأوروبية (EC) كجهاز سياسي يشرف على اتخاذ القرارات الاقتصادية لهذه الجماعات، تلك العملية التي نمت وتطورت في عملية التكامل الأوروبي، مما أصبح يعرف اليوم بالاتحاد الأوروبي (EU) الذي يتكون من 28 دولة.

منذ أربعين عاماً (في عام 1975) صوَّت الشعب البريطاني، في استفتاء عام، بأغلبية الثلثين (67%) لصالح البقاء فيما كان يسمى بالجماعة الأوروبية آنذاك، ولأول مرة منذ ذلك العام أصبحت فكرة خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي احتمالاً قائماً وتحدياً عميقاً لعملية الاندماج الأوروبي. وكان أعلى رفض على الإطلاق للعضوية في عام 1980، وهو العام الكامل الأول لولاية رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر Margaret Thatcher ، معارضة للعضوية 65٪ و 26٪ لصالح العضوية.

- في 30 نوفمبر 1979، طالبت رئيسة الوزراء المحافظة بحسم مقابل مشاركة بلادها في الموازنة الأوروبية في مقولتها الشهيرة "أريد استعادة أموالي" وهو ما تحقق سنة 1984.

- وفي 20 أفريل 2004، أعلن رئيس الوزراء العمالي توني بلير Tony Blair وهو المؤيد لأوروبا نيته تنظيم استفتاء حول الدستور الأوروبي الذي لم يتم إقراره في نهاية المطاف نتيجة معارضة فرنسا والدنمارك.

- في 23 جانفي 2013، رئيس الوزراء المحافظ ديفيد كاميرون David Cameron يتعهد في كلمة له بإجراء استفتاء حول عضوية بلاده في الاتحاد الأوروبي إذا فاز حزبه في الانتخابات التشريعية سنة 2015.

- في 22 ماي 2014، تصدر حزب الاستقلال البريطاني المشكك في أوروبا والمعادي للهجرة، نتائج الانتخابات الأوروبية بأكثر من 26% من الأصوات (24 مقعد).

- وقد أوضح آخر استطلاع للرأي في 2015 أن أغلبية البريطانيين (51%) ولأول مرة يفضلون الخروج من الاتحاد الأوروبي مقابل (49%) يفضلون البقاء في الاتحاد الأوروبي، وقد كان رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون أكد استعداد حزبه –حزب المحافظين- تقديم موعد الاستفتاء على بقاء أو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى منتصف 2016 بدلاً من نهاية عام 2017، إذا لم يتوصل إلى اتفاق مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي يضمن تحقيق مصالح بريطانيا.

- وفي 7 ماي 2015، حزب المحافظين يفوز بالانتخابات التشريعية، ويتعهد بتنظيم استفتاء حول البقاء في الاتحاد الأوروبي أو مغادرته قبل نهاية سنة 2017.

في يوم الجمعة 24 جوان 2016 تأكد للعالم الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي، وهو ما اعتبره المراقبون الحدث السياسي والاقتصادي العنيف الذي تتعدى آثاره حدود الاتحاد الأوروبي إلى بقية العالم. وقد تسببت نتيجة الاستفتاء في هزة عنيفة للأسواق العالمية حيث تسببت في تراجع سعر الجنيه الإسترليني أمام الدولار والعملات الأخرى، ليسجل تراجع بنحو 10% أمام الدولار، وهو أكبر تراجع تسجله عملة دولية في يوم واحد، وكذلك تسبب في تسجيل البورصات العالمية لخسائر وصلت لأكثر من 2 تريليون دولار، حيث سجلت بورصات لندن وباريس وفرانكفورت تراجعات حادة، وحقق مؤشر "نيكي 225" الياباني أكبر خسارة له منذ 2011، كما هبطت أسعار النفط بأكثر من 0.6%.

كل ذلك ضاعف من اللجوء إلى أسواق الذهب التي شهدت ارتفاعًا تاريخيًا للأسعار بنسبة 5.15% نتيجة اتجاه المستثمرون لشراء معدن الذهب كملاذ استثماري أكثر أمناً في أحوال الأزمات الاقتصادية. كما انتشرت المخاوف من حدوث صدمة للاقتصاد العالمي تؤدي إلى مزيد من الركود والتباطؤ الاقتصادي في القارة الأوروبية بجانب التأثير الحاد على الاستقرار المالي العالمي وليس البريطاني والأوروبي فقط، واحتمالية التوجه إلى أزمة اقتصادية مشابهة لأزمة 2008.

أسباب ودواعي الاستفتاء

لا غرابة أن يثير الاستفتاء حول مصير بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، كل الجدل حول مستقبل الاقتصاد البريطاني ومعه الاقتصاد الأوروبي. كما أنه ليس غريباً، إن كانت بريطانيا أحد الركائز الرئيسية في الاتحاد الأوروبي وخامس اقتصاد عالمي، ومركز أوروبا المالي، وصاحبة حصة الأسد من الاستثمارات الأوروبية المباشرة.

لكن، وسط كل ما تحظى به بريطانيا من مكتسبات وكلها تحققت من عضويتها الأوروبية، يبقى ذلك الشعور الدفين بالانفراد والتميز وعدم الانتماء لأوروبا.

تاريخيا، ظلت بريطانيا متمسكة على الدوام بمسافة فاصلة بينها وباقي أوروبا، حتى بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي سنة 1973، انضمام أتى متأخراً بعد رفض أولي. فعندما أعلن عن تأسيس لبنة الاتحاد الأوروبي سنة 1957 كتكتل اقتصادي، أحجمت بريطانيا وقتها عن حجز مكان لها ضمن هذا التكتل، ولم تتراجع عن موقفها سوى في سنة 1973 أي بعد 16 سنة.

ورغم تأخر القرار، سرعان ما شابته أزمة ثقة أدت إلى أول استفتاء، بعد سنتين فقط من الالتحاق، لكن حينها رجحت كفة مؤيدي البقاء بنسبة 67% من الأصوات.

غير أن نتائج الاستفتاء القديم لم تنهي الرغبة في الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، بل أنها ظلت لعقود تلت حاضرة في الوجدان البريطاني، ولا أدل على ذلك من رفض البريطانيين الانضمام إلى منطقة الأورو واعتماد العملة الأوروبية الموحدة، وتشبثهم بعملتهم الوطنية "الجنيه الإسترليني"، ولا هم قبلوا بالدخول في اتفاقية "شنغن Schengen "(14 جوان 1985) أو منطقة الحدود المفتوحة بين الدول الأوروبية.

هناك أربعة استثناءات من قوانين الاتحاد الأوروبي لا تطبق على بريطانيا رغم الذي تتمتع به بريطانيا من وضع متميز داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك لثقلها ودورها السياسي والتاريخي في العديد من القضايا، وهذه الاستثناءات هي:[1]

- ميثاق الحقوق الأساسية، الذي أعلن في قمة المجلس الأوروبي المنعقد في مدينة نيس Nice بتاريخ 07 ديسمبر 2000؛
- السياسة النقدية والاقتصادية بموجب البروتوكول 25 من اتفاقية ماسترخت؛
- الحرية والأمن والعدالة بموجب البروتوكول 36 من معاهدة لشبونة؛
- الاستثناء من بند حرية تنقل الأشخاص في منطقة شنغن بموجب البروتوكول 19 من معاهدة لشبونة.

وفي 2012 حصلت بريطانيا على العديد من الامتيازات بضغط من رئيس الوزراء ديفيد كاميرون، ومنها إعفاء بريطانيا من الاتفاق المالي الأوروبي بعد اعتراضها على البند الثالث، الذي يتيح للمحكمة الأوروبية صلاحية مراقبة الموازنات المحلية، وفرض عقوبات بمقدار 0.1% من الناتج المحلي على كل دولة ترفض تطبيق قواعد الميزانية المتوازنة.

ولم يتم الاكتفاء بكل هذه الامتيازات والاستثناءات، ولجأ إلى استخدام بطاقة العضوية لحسم الصراع الانتخابي، لما وعد الناخبين في 2013 بإجراء استفتاء على بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، في حال فوز حزبه في انتخابات 2015. ولما فاز الحزب بدأ رئيس الوزراء سلسلة من الاتصالات مع رئيس المجلس الأوروبي؛ لحصول بريطانيا على وضع أفضل مما هي عليه حتى يقتنع البريطانيون بالبقاء في الاتحاد الأوروبي. وتحت جدية شبح انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، انصاع هذا الأخير في 19 فيفري 2016 لمطالب ديفيد كاميرون لعل ذلك يعمل على إقناع البريطانيين المطالبين بالانسحاب بالعدول عن رأيهم وتقرر ما يلي:

- الأورو ليست العملة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي.
- بريطانيا غير ملزمة باندماج سياسي أوروبي أبعد مما يتيحه الوضع القائم.
- تقييد حصول المهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي على إعانات اجتماعية خلال الـ4 سنوات الأولى من إقامتهم.
- منح البرلمانات الوطنية مزيداً من السلطة في الاعتراض على تشريعات بروكسل، إذا رفض 55% من أعضاء البرلمانات الوطنية إقرار التشريع.

إلا أن ملف الهجرة من دول شرق أوروبا الفقيرة إلى بريطانيا ومزاحمة المواطنين البريطانيين في الوظائف بعد عملية توسيع الاتحاد بضم 10 دول في الفترة من 2004 إلى 2007، يعتبر من أكبر وأهم المشاكل التي تؤرق المواطن البريطاني، ولم تفلح معها محاولات ديفيد كاميرون وسياسة التخويف من انسحاب بريطانيا من الاتحاد.

وبحلول موعد الاستفتاء، الذي عجلت به التحديات التي مر بها الاتحاد الأوروبي منذ الأزمة المالية العالمية والتي ترتبت عنها أزمة منطقة الأورو، مرورا بأزمة اللاجئين والتخبط الأوروبي في معالجتها، وهي كلها عوامل شكلت جميعها دفعة جديدة حركت رغبة الانفصال من جديد في وجدان كثير من البريطانيين. حيث يرون أن الاتحاد خارج عن السيطرة، خاصة أنه بقي يشكل مشروعا "غير مكتمل" بسبب التوسع الدائم في عضويته.

ومن ناحية أخرى، يرى مؤيدو المغادرة أن الهوية والخصوصية البريطانية مهددة، إن بقيت "حبيسة" الاتحاد الأوروبي، وهي إشارة إلى مسألة الهجرة، فكل سنة تستقبل بريطانيا حوالي مليون وافد جديد، بحسب ما تتناقله وسائل الإعلام البريطانية.

وهناك مجموعة من الأسباب دفعت بريطانيا نحو اتخاذ هذا القرار التاريخي، وهي:[2]

الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

- تخوفها من سيطرة دول منطقة الأورو الـ(19) على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، إذ يؤكد الخبراء أن الاتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الدخول فيه، أصبح محور اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، وأصبحت جميع القرارات تتطلب تفاوضاً من طرف أعضائه في البداية، ثم يتم عرضها بعد اتفاق الأعضاء في منطقة الأورو على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة.

- الهجرة، تلك المشكلة الأساسية التي تواجه المجتمع البريطاني، فبريطانيا ترى أن قوانين الاتحاد الأوروبي هي السبب في تدفق المهاجرين إليها، هؤلاء الذين أثروا على المستوى المعيشي والنسيج الاجتماعي للبريطانيين، وهم يشكلون عبئاً مادياً على الخدمات العامة، كالتعليم والصحة، لتبلغ قيمته (3.67) مليار جنيه إسترليني سنوياً، وقد طالبت بريطانيا بوضع آلية للتحكم في حركة المهاجرين الوافدين إليها من بلدان شرق أوروبا الفقيرة، إلا أن مطالبها لم تُنفذ.

- مخاوف بريطانيا فيما يتعلق بسيادتها من خلال إعطائها حق الخروج من الالتزام الأوروبي التاريخي بتدشين (اتحاد أوروبي أعمق)، فبريطانيا لا تريد أن توقف سعي الدول الأوروبية الأخرى نحو هذا الهدف، ولكنها تريد حق الخروج، لأن محكمة العدل الأوروبية كانت قد استخدمت هذا المبدأ في دفع مزيد من الإجراءات التكاملية على غير رغبة بريطانيا.

- رغبة بريطانيا في إعطاء البرلمانات الوطنية الحق في التجمع معاً، بهدف رفض أي تشريع يصدر على المستوى الأوروبي يتعارض مع مصالح الدول القومية.

عواقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

لن يكون حال بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي كحال بقائها، فهناك العديد من الأمور التي يمسها التغيير والتبدل، ويمكن التطرق إلى أهم العواقب من خلال النقاط الموالية:

- أن اقتصاد بريطانيا سيشهد ظروفًا مالية أكثر تشددًا وضعف الثقة على المدى القصير، وسيزيد من الحواجز التجارية والقيود المفروضة على حركة العمالة على المدى الطويل.

- كما أشار تحليل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(3) أن تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الأسواق المالية وتدفقات رأس المال من شأنه أن يؤثر على الائتمان المصرفي، والاستثمار الأجنبي، وتقلبات أسواق الأسهم، وتقلبات أسعار الصرف، وارتفاع أسعار الفائدة بالنسبة للشركات والمستهلكين، مما يقلل من إنفاق المستهلكين والاستثمارات التجارية في بريطانيا.

- واعتمادًا على طبيعة العلاقة التي تربط بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، قد يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى تقليل الأنشطة التجارية والمالية بينهما من خلال فقدان حقوق جوازات السفر على مستوى الاتحاد الأوروبي، أو حق الشركات في العمل دون عوائق في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي.

- ومن المتوقع أن يكون لتراجع التجارة والأنشطة المالية تأثير سلبي على اقتصاد بريطانيا، مع تأثيرات غير مباشرة على اقتصادات الاتحاد الأوروبي. كما أن فقدان التدفقات الرأسمالية من شأنه أن يعقد جهود بريطانيا لتمويل عجز الحساب الجاري لديها.

- وتشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي خلصت إلى أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيقلل الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا بنسبة 3.3٪ على المدى القصير وبنسبة 5.1٪ على المدى الطويل، مع مراعاة الآثار المحتملة المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

- ستفقد بريطانيا كل امتيازات العضوية الكاملة داخل الاتحاد الأوروبي ممثلة في حرية دخول البضائع والسلع والخدمات دون تعريفة جمركية، وستفقد كل اتفاقيات التبادل التجاري مع 53 دولة كانت ترتبط باتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي، بما

فيها كندا وسنغافورة وكوريا الجنوبية والمكسيك، وستكون مضطرة للتفاوض الثنائي مع كل دولة على حدى لتحصيل نفس الامتيازات.

- وفقاً لوزارة الخزانة البريطانية، فإن حصيلة الضرائب ستقل 36 ملياراً إسترلينياً، والناتج القومي الإجمالي سينخفض بنسبة 6،6% بحلول سنة 2030، في حين أن بريطانيا لو كانت استمرت في الاتحاد، الناتج القومي كان سيرتفع بنسبة تتراوح ما بين 3.4% و4.4% خلال نفس الفترة.

- تتوقع الحكومة البريطانية أن "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي" سيكلفها 66 مليار جنيه إسترليني (81.2 مليار دولار) سنويا في الإيرادات الضريبية.(4) كما حذرت وزارة الخزانة في بريطانيا من أن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد قد ينخفض إلى 9.5٪ إذا تركت بريطانيا السوق الموحدة لأنه سيتعين عليها الاعتماد على قواعد منظمة التجارة العالمية للتجارة، ومن ثم فإنها ستفقد التعريفات التجارية الأكثر ملائمة التي تأتي مع كونها عضوا في الكتلة المكونة من 28 دولة. وتتوقع وزارة الخزانة أن تكون التجارة والاستثمار الأجنبي في بريطانيا اقل بمقدار خمس مرات عما كان سيحدث لو اعتمدت بريطانيا على قواعد التجارة لمنظمة التجارة العالمية. ومن شأن ذلك أيضا أن يكون له أثر سلبي على الإنتاجية، وبالتالي الانخفاض الهائل في الإيرادات الضريبية.

- ظهور حركات الاستقلال عن بريطانيا بقوة، مثل انفصال اسكتلندا، وانضمام أيرلندا الشمالية للجنوبية واتحادهما بعيداً عن بريطانيا، وقد يسهل هذا الاستفتاء إجراء استفتاء مماثل في فرنسا، التي يحظى فيها اليمين المتطرف بشعبية كبيرة، كما يتوقع أن يؤثر خروج بريطانيا من الاتحاد بشكل سلبي على اقتصاديات بعض دول الاتحاد.

-- احتمال هبوط وانهيار الجنيه الإسترليني الذي بدأت مؤشراته بعد نتيجة الاستفتاء مباشرة حيث وصل في بعض البورصات العالمية لهبوط لم يشهده منذ سنة 1985.

- استقالة ديفيد كاميرون، المعارض الأكبر للخروج وارتفاع شأن اليمين المتطرف وأنصاره، وعلى رأسهم بوريس جونسون(Boris Johnson) وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في بريطانيا.

العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي

إن تحديد الآثار الاقتصادية العامة لمغادرة الاتحاد الأوروبي أمر صعب ومثير للجدل وينطوي على افتراضات بشأن الاتفاقيات التجارية والهجرة والسياسات التنظيمية التي سيتم اعتمادها. كما يمكن لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أن يجعل الاقتصاد أكثر أهمية أو أقل اعتمادا على القرارات المتخذة في هذه المجالات الرئيسية.

العلاقات التجارية

تعد بريطانيا لاعبا رئيسيا في التجارة الدولية، وتمثل التجارة 58٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهي ثاني أكبر مصدر في العالم وخامس أكبر مستورد للخدمات التجارية، وهي عاشر أكبر مصدر وخامس أكبر مستورد للسلع. والعملاء الرئيسيون لبريطانيا هم الولايات المتحدة وألمانيا وسويسرا والصين وفرنسا. وتأتي الواردات البريطانية أساسا من ألمانيا والصين والولايات المتحدة وفرنسا. وتصدر بريطانيا المركبات والذهب والأدوية والتوربينات، فضلا عن النفط. وارداتها الرئيسية هي مماثلة في الطبيعة (السيارات، الأدوية، الذهب، الخ).

في عام 2016، وصل العجز التجاري إلى 25.4 مليار جنيه إسترليني، مقارنة بعام 2015. إلا أن المملكة لديها فائض في قطاع الخدمات.

الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

عرفت العلاقات التجارية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي اتجاها ايجابيا قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. ففي سنة 1962، كانت شكلت الصادرات إلى بلدان الاتحاد الأوروبي (الدول الخمسة عشر) 35% لترتفع إلى 42% سنة 1973. كما كانت الواردات من هذه الدول ذات اتجاه أقوى، حيث ارتفعت من 30% سنة 1962 إلى 43% سنة 1973. واستمر هذا الاتجاه بعد انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وتعمقت العلاقات التجارية بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى أكثر خلال الفترة: 1973-1990، حيث ارتفعت معدلات التصدير والاستيراد في بريطانيا إلى حوالي 60% خلال هذه الفترة.

في نهاية التسعينيات، انخفضت حصة الواردات والصادرات انخفاضا كبيرا، لكن الواردات تأثرت بشدة جراء انخفاض القدرة التنافسية لأوروبا مقارنة بالمشاركين الجدد في التقسيم الدولي للعمل(الصين).

بعد الأزمة المالية العالمية انخفضت نسبة الصادرات، حيث تراجعت التجارة مع دول الاتحاد الأوروبي الآخرين بشكل غير متناسب مع بقية العالم نتيجة الأزمة الخطيرة والمستمرة في العديد من بلدان منطقة الأورو.

يمكن القول أن تجارة بريطانيا موجهة بشكل كبير نحو الاتحاد الأوروبي، إذ أن أكثر من 50% من صادراتها موجهة إلى الاتحاد الأوروبي، كما أن أكثر من 50% من وارداتها تأتي من الاتحاد الأوروبي. ففي سنة 2016، قدرت التجارة الخارجية لبريطانيا (أي الصادرات والواردات من السلع والخدمات) بنحو 1570.988 مليار دولار، أي بانخفاض قدره 4.33% مقارنة بسنة 2015.[5]

وحسب تصنيف منظمة التجارة العالمية لسنة 2015، فقد تم تصنيف بريطانيا في الرتبة التاسعة عالميا من حيث تصدير السلع (2.8% من الإجمالي العالمي) والمرتبة الخامسة من حيث الاستيراد (3.7% من الإجمالي العالمي).

في عام 2016 ، بلغت صادرات بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي 236 مليار جنيه إسترليني (43 ٪ من إجمالي صادرات بريطانيا). وبلغت واردات بريطانيا من الاتحاد الأوروبي 318 مليار جنيه إسترليني (54 ٪ من جميع واردات بريطانيا).[6]

تعادل التجارة حوالي 60٪ من اقتصاد بريطانيا، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض الحواجز التجارية مع الاتحاد الأوروبي من خلال السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي. وتعد بريطانيا أيضا عنصرا هاما في اقتصاد الاتحاد الأوروبي.

فبوجود بريطانيا، يعتبر الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي أكبر منه في حالة جميع الاقتصادات الفردية الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة والصين. ولكن بدون بريطانيا، فإن الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي سيكون مرتبا خلف الولايات المتحدة والصين.[7]

ووفقا للخزانة البريطانية، ساعدت السوق الموحدة الأوروبية على نمو وتطوير شبكة معقدة من الروابط الاقتصادية والمالية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي. وقد ساهمت هذه الروابط في نمو قطاع الخدمات في بريطانيا، التي تمثل حوالي 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا، بما في ذلك الصناعات الخدمية وأنشطة التصنيع المعقدة التي تعتمد على سلاسل التوريد عبر الحدود، إلى حد كبير مع دول الاتحاد الأوروبي.[8]

في مجال الخدمات التجارية، احتلت بريطانيا ثاني أكبر مصدر(7.3% من المجموع العالمي) وخامس أكبر مستورد(4.5% من المجموع العالمي).

وقد يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى زيادات كبيرة في التعريفات الجمركية في هذه القطاعات بالنسبة للواردات من بريطانيا. وفي مجالات أخرى مثل المعادن أو التكنولوجيا الكهربائية، تفرض المفوضية الأوروبية رسوما على الدولة الأولى بالرعاية في معظمها. وبالتالي، فإن الخروج من الاتحاد الأوروبي قد يكون له تأثير قوي غير متجانس على قطاعات بريطانيا.

الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

في سنة 2016، ساهمت الخدمات المالية وخدمات التأمين بمبلغ 124.2 مليار جنيه إسترليني في القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد البريطاني، أي 7.2٪ من إجمالي القيمة المضافة. كما أن هناك أكثر من مليون وظيفة في قطاع الخدمات المالية والتأمين (3.1٪ من جميع وظائف بريطانيا). وكان لدى بريطانيا فائض تجاري يزيد على 60 مليار جنيه إسترليني في القطاعين المالي والتأمين في عام 2016.

وفي الفترة 2015-16، ساهم القطاع المصرفي وحده بمبلغ 24.4 مليار جنيه إسترليني في عائدات الضرائب البريطانية من خلال ضريبة الشركات وضريبة الدخل والتأمين الوطني ومن خلال ضريبة البنك.[9]

سجل إجمالي صادرات الخدمات البريطانية (باستثناء السفر والنقل والمصارف) نموًا قياسيًا في عام 2016،[10] فقد انتقلت من 123.2 مليار جنيه إسترليني في عام 2015 إلى 142.7 مليار جنيه إسترليني في عام 2016، أي بزيادة قدرها 15.8 ٪. كما سجلت واردات الخدمات الإجمالية في بريطانيا (السفر والنقل والمصارف) نمواً قياسياً في عام 2016، حيث ارتفعت من 10.2 مليار جنيه إسترليني إلى 68.7 مليار جنيه إسترليني بزيادة قدرها 17.4٪.

وسجل قطاع المعلومات والاتصالات أقوى نمو في سنة 2016 بالنسبة لصادرات وواردات الخدمات في بريطانيا في سنة 2016 ، بزيادة قدرها 6.5 مليار جنيه إسترليني و 5.1 مليار جنيه إسترليني على التوالي.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي المنطقة الجغرافية التي شهدت أكبر الزيادات في إجمالي الصادرات والواردات من الخدمات في بريطانيا، مع زيادات كل منها 9.2 مليار جنيه إسترليني و 5.0 مليار جنيه إسترليني في سنة 2016.

وساهمت صادرات المنتجات المالية في بريطانيا بأكبر قدر من الزيادة في سنة 2016، حيث انتقلت من 14.9 مليار جنيه إسترليني في سنة 2015 إلى 18.4 مليار جنيه إسترليني سنة 2016.

هناك ثلاثة أسباب محتملة لارتفاع تكاليف التجارة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:[11]

- ارتفاع الحواجز التعريفية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.
- زيادة الحواجز غير التعريفية أمام التجارة (الناتجة عن أنظمة مختلفة، ومراقبة الحدود، وما إلى ذلك) بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.
- لن تشارك بريطانيا في الخطوات المستقبلية التي يتخذها الاتحاد الأوروبي نحو تكامل أعمق مما يقلل الحواجز غير الجمركية.

أثر الانسحاب من الاتحاد الأوروبي على قطاع الخدمات المالية

بمغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي فإن الحكومة البريطانية سوف تحتاج إلى فصل الإطار التنظيمي عن قانون الاتحاد الأوروبي الخاص بالقطاع المالي. وبغض النظر عن نتيجة مفاوضات الخروج، ستكون هذه المهمة كبيرة ومعقدة.[12]

وبالنسبة لمعظم أنواع الخدمات المالية، تمثل تشريعات الاتحاد الأوروبي الغالبية العظمى من الإطار التشريعي في بريطانيا، سواء كانت قابلة للتطبيق مباشرة أو أن توجيهات الاتحاد الأوروبي يتم نقلها إلى قانون بريطانيا. وتنظم توجيهات الاتحاد الأوروبي ولوائحه التنظيمية - كل من الأعمال الاحترازية والتسيير في جميع القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الخدمات المصرفية والتأمين واستثمارات الجملة والتجزئة وتوفير البنية التحتية للسوق والدفع ونظم المقاصة والتسوية ومجموعة من الأنشطة الأخرى.

وسيكون أحد الاعتبارات لحكومة بريطانيا هو كيفية تجنب الثغرات التنظيمية في الإطار التشريعي المحلي في بريطانيا بمجرد أن تتوقف معاهدات الاتحاد الأوروبي عن تطبيقها. وهذا من شأنه أن ينطوي على أسئلة حول الكيفية التي يمكن أو ينبغي أن تعتمد بها التشريعات الأوروبية الحالية في القانون المحلي.

الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

وهناك اعتبار آخر هو وضع الشركات البريطانية التي تم الترخيص لعملياتها التجارية القائمة في الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، والشركات القائمة في دول أعضاء أخرى في الاتحاد الأوروبي التي لها عمليات في بريطانيا. وداخل الاتحاد الأوروبي، تملك الشركات المالية البريطانية (بما في ذلك البنوك وشركات التأمين ومديري الأصول) عموما الحق في بيع الخدمات المالية وإنشاء فروع في أي مكان في الاتحاد الأوروبي دون أن تكون هناك بلدان أخرى قادرة على فرض متطلبات مختلفة أو إضافية.

توقع تحليل صندوق النقد الدولي في جوان 2016 أن معدل النمو الاقتصادي في بريطانيا سيتباطأ إلى 1.6٪ في عام 2016، أي حوالي 0.5٪ دون التقديرات السابقة. ويرجع صندوق النقد الدولي هذا الانخفاض في تقديراته إلى عدم اليقين بشأن طبيعة العلاقة الاقتصادية طويلة الأمد لبريطانيا مع الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم، والتي يعتبرها أكبر خطر في المدى القريب على الاقتصاد البريطاني. كما قدر الصندوق أنه بحلول عام 2019، يمكن لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي خفض الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا بنسبة 1.4٪ في ظل الافتراضات الأكثر تفاؤلا وبنسبة 5.6٪ في ظل الافتراضات الأكثر تشاؤما.[13]

وذهب أيضا إلى أن دول منطقة الأورو التي تربطهم علاقات وثيقة مع بريطانيا في التجارة والتمويل ستكون الأكثر تضررا من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث من المرجح أن تكون أيرلندا ومالطا وقبرص ولكسمبورغ وهولندا وبلجيكا الأكثر تضررا.

الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2017 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، كانت بريطانيا ثاني أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم في عام 2016 بعد أن احتلت المرتبة الثانية عشرة في العام السابق.

احتلت بريطانيا المرتبة السابعة من بين 190 اقتصادا في ترتيب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2017 الذي وضعه البنك الدولي. وتذهب أكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى بريطانيا إلى قطاع الخدمات المالية، ونصف المخزون الاستثماري الحالي في بريطانيا البالغ تريليون جنيه إسترليني يأتي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.[14]

أشار تحليل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في الأسواق المالية وتدفقات رأس المال من شأنه أن يؤثر الائتمان المصرفي والاستثمار الأجنبي وتقلبات سوق الأسهم، وتقلب أسعار الصرف، وارتفاع أسعار الفائدة للشركات والمستهلكين، وبالتالي الحد من الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار في الأعمال التجارية في بريطانيا.

وقد ساهمت التدفقات الكبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة التكامل التجاري لبريطانيا مع الاتحاد الأوروبي وعززت ميزتها النسبية في العديد من القطاعات.[15]

كما أشار التحليل إلى أن فقدان التدفقات الرأسمالية من شأنه أن يعقد جهود بريطانيا لتمويل عجز الحساب الجاري لديها.

تتمتع بريطانيا بسيادة قانونية قوية وأسواق عمل مرنة وقوى عاملة متعلمة تعليما عاليا، وكلها تجعلها موقعا جذابا للاستثمار الأجنبي المباشر سواء كان ذلك في الاتحاد الأوروبي أم لا.

ولكن بما أن عضوية الاتحاد الأوروبي تقلل من تكاليف التجارة والاستثمار، فمن المرجح أن يكون لها تأثير حتى بعد السيطرة على هذه العوامل الأخرى.

الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

الاستثمار الأجنبي المباشر يجلب فوائد من حيث تعزيز الإنتاجية. فالشركات متعددة الجنسيات تعزز الإنتاجية في مؤسسات بريطانيا من خلال التقنيات المحسنة والممارسات الإدارية. فالزيادات في الاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير إيجابي كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة بالنسبة لبلدان مثل بريطانيا التي لديها قطاع مالي متطور للغاية.

هناك ما لا يقل عن ثلاثة أسباب وراء تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إذا تركت بريطانيا الاتحاد الأوروبي:(16)

• أولا، كونها عضوا كامل العضوية في السوق الموحدة فان ذلك يجعل بريطانيا منصة تصدير جذابة للشركات متعددة الجنسيات لأنها لا تتحمل التكاليف العالية المحتملة من الحواجز الجمركية وغير الجمركية عند التصدير إلى بقية الاتحاد الأوروبي.

•ثانيا، الشركات المتعددة الجنسيات لديها سلاسل توريد معقدة وكثير من تكاليف التنسيق بين مقارها وفروعها المحلية. وسيصبح من الصعب إدارتها إذا تركت بريطانيا الاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال، ستخضع المكونات لأنظمة وتكاليف مختلفة، وستصبح عمليات نقل الموظفين داخل الشركة أكثر صعوبة مع تشديد الرقابة على الهجرة.

• ثالثا، من شأن عدم اليقين فيما يخص شكل الترتيبات التجارية المستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي أن يضعف أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر.

الهجرة

في استفتاء عام 2016 حول عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، كانت مسألة كيفية تأثير الخروج البريطاني على الهجرة إلى بريطانيا نقطة خلاف رئيسية. فالذين يقودون حملة المغادرة وعدوا بمستويات أقل من الهجرة وإدخال "نظام قائم على النقاط من الطراز الأسترالي" لتنظيم التدفقات المستقبلية لمواطني الاتحاد الأوروبي إلى بريطانيا، مع الحفاظ في نفس الوقت على الوصول إلى السوق الموحدة في الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه لم يكن وضع مواطني الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون بالفعل في بريطانيا موضوعًا رئيسيًا في النقاش.

لقد اقترح قادة حملة مغادرة الاتحاد الأوروبي أن مواطني الاتحاد الأوروبي المقيمين بالفعل في بريطانيا سيتم منحهم نوعًا من تصريح الإقامة وسيحتفظون بمعظم حقوقهم الحالية. وبالمثل، لم يكن هناك قلق كبير بشأن الوضع القانوني لمواطني بريطانيا في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى بحجة أن "الاتحاد الأوروبي سيكون ملزما بمنح حقوق التسوية الدائمة للبريطانيين الذين يعيشون في أيرلندا وأوروبا القارية".

تشير مداولات ما بعد الاستفتاء إلى أن هذه القضايا أكثر تعقيدًا بكثير مما تشير إليه الوعود والتأكيدات التي تم تقديمها خلال حملة الاستفتاء. في حين كان التصويت على مغادرة الاتحاد الأوروبي مدفوعًا إلى حد كبير بمعارضة حرية حركة العمال، إلا أن هناك شكوكًا كبيرة حول ما يعنيه في الواقع لسياسة الهجرة المستقبلية لبريطانيا.

فيما يتعلق بتدفق مواطني الاتحاد الأوروبي، فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد يعني فرض ضوابط أكثر صرامة على هجرة مواطني الاتحاد الأوروبي، ولكن حرية الحركة قد تظل غير متأثرة إلى حد كبير إذا اتبعت بريطانيا نموذجًا مثل نموذج النرويج، الذي ليس عضوًا في الاتحاد الأوروبي ولكن الوصول إلى السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي كجزء من المنطقة الاقتصادية الأوروبية .

كما أوضحت المناقشات التي جرت بعد الاستفتاء أن مواطني الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون حالياً في بريطانيا ومواطني بريطانيا الذين يعيشون في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى ليس لديهم الحق التلقائي في التسوية الدائمة، وأن وضعهم القانوني النهائي سيعتمد على نتائج المفاوضات بين بريطانيا وبقية دول الاتحاد الأوروبي.

الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

وخلصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في وثيقة السياسة الاقتصادية في أفريل 2016 إلى أن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيشكل "تكلفة مستمرة ومتصاعدة" على اقتصاد بريطانيا. كما تقدر المنظمة أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يحد من الهجرة، الأمر الذي سيؤدي إلى خفض نمو القوى العاملة وإنتاجية العمل على المدى الطويل.(17)

والهجرة هي قضية سياسية محفوفة بالمخاطر في بريطانيا على حد سواء لأن التكاليف والفوائد لا توزع بالتساوي، كما أصبحت التصورات منفصلة عن الواقع، ويرجع ذلك جزئيا إلى التغطية الإعلامية العدائية. ويعتمد نطاق تشديد الهجرة على نموذج خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ومن شأن ذلك أن يضر بالقدرة التنافسية، وأن يكون مكلفا اقتصاديا، ولا سيما في لندن.(18)

من جانب آخر، فان الهجرة تساعد على معالجة النقص في المهارات وعواقب شيخوخة السكان. وتسمح الحركة الحرة للشركات البريطانية بالوصول إلى المهارات المتخصصة التي تزداد أهمية للصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

في سنة 2016 كانت التدفقات الخارجية مرتفعة نسبيا (117000) ربما كرد فعل على عدم اليقين بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وكان صافي الهجرة من الاتحاد الأوروبي، الفرق بين القادمين والمغادرين، 133000 في سنة 2016، أي بزيادة قدرها 51000 عن سنة 2012.

وشكل مواطني الاتحاد الأوروبي (14 بلدا) حوالي 26٪ من إجمالي التدفقات غير البريطانية، في حين شكلت مواطني الفئة A8

9٪ من التدفقات غير البريطانية، وهو انخفاض منذ عام 2015 حيث بلغت نسبتهم 13٪. وهذه النسبة هي أدنى نسبة منذ عام 2004، عندما انضمت هذه البلدان إلى الاتحاد الأوروبي، وهي تناقض حاد مع ذروة عام 2007 البالغة 22 في المائة.

وارتفعت التدفقات من الفئة "A2 وغيرها من بلدان الانضمام" من 3٪ في عام 2012 إلى 14٪ في عام 2016، وهو ما يمثل حصة أعلى من بلدان الفئة A8 للمرة الأولى.

ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أن مكتب خدمات الهجرة قد خلص إلى أن الهجرة من A8 وغيرها من بلدان الانضمام تم التقليل من شأنها في منتصف الألفينات.

في عام 2016، بلغت تدفقات مواطني الاتحاد الأوروبي المهاجرة إلى بريطانيا 250،000، بانخفاض من 269،000 في عام 2015. وقدرت الهجرة الصافية لمواطني الاتحاد الأوروبي ب 133،000 في عام 2016، مقارنة ب 184،000 في 2015 وكانت تدفقات الاتحاد الأوروبي ثابتة أساسا للفترة 1991-2003، حيث بلغ متوسطها نحو 000 61 في السنة.

ويدرج المواطنون من الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي في البيانات من عام 2004 فصاعدا، وبعد ذلك زادت تدفقات الهجرة المقدرة للاتحاد الأوروبي زيادة كبيرة.

وشكلت تدفقات الاتحاد الأوروبي حوالي 49٪ من إجمالي التدفقات غير البريطانية في عام 2016.(19) كما أن أكثر من نصف مواطني الاتحاد الأوروبي القادمين إلى بريطانيا في عام 2016 هم من رعايا دول "الاتحاد الأوروبي 14" - الدول التي كانت أعضاء في الكتلة قبل توسع الاتحاد الأوروبي اعتبارا من عام 2004 فصاعدا.

زيادة على ذلك، حوالي 69٪ من مواطني الاتحاد الأوروبي المهاجرون إلى بريطانيا جاء لأسباب تتعلق بالعمل في عام 2016، يليهم أولئك الذين يأتون للدراسة الرسمية.

أشارت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن "المهاجرين، ولا سيما من الاتحاد الأوروبي، قد عززوا بشكل كبير من نمو الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا". وبالتالي، ووفقا للمنظمة، ساهم المهاجرون بنسبة 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا في المتوسط منذ عام 2005، وهو ما يمثل نصف النمو تقريبا.[20]

كشف مكتب بريطانيا لمسؤولية الموازنة في تقريره السنوي عن التوقعات الاقتصادية والمالية أن صافي الهجرة له تأثير إيجابي على الاقتصاد البريطاني. ووفقا لحساباته، فإن ارتفاع مستوى الهجرة من شأنه أن يزيد فائض الميزانية في بريطانيا بنحو 4.5 مليار جنيه إسترليني بحلول 2019-2020، في حين أن انخفاض معدل الهجرة سوف يقلل من ذلك بنفس المقدار. وبعبارة أخرى فإن "سيناريو الهجرة العالية" سيضيف 0.8٪ إلى النمو الاقتصادي في حين أن "سيناريو الهجرة المنخفضة" من شأنه أن يخفض الإنتاج الاقتصادي وحجم الاقتصاد بنسبة 0.8٪.[21]

وتعتبر الهجرة عاملا مهما في حسابات التوقعات الاقتصادية والمالية لبريطانيا حيث توجد علاقة إيجابية مباشرة بين تدفقات الهجرة وتوقعات النمو، وذلك بسبب نمو السكاني للبالغين وارتفاع معدلات العمالة وزيادة الدخل الضريبي. وقد دفع مهاجرو الاتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص، ضرائب أكثر من المتوسط في مقابل الفوائد التي يحصلون عليها. كما ساهم المهاجرون الأوروبيون الذين وصلوا إلى بريطانيا منذ عام 2000 بأكثر من 20 مليار جنيه إسترليني في التمويل العام لبريطانيا بين عامي 2001 و 2011 ، حيث ساهم المهاجرون من دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر بنسبة 64٪ في زيادة الضرائب بنسبة 64٪ أكثر مما يحصلون عليه من المزايا ، والمهاجرين من 10 دول أعضاء جدد في الاتحاد الأوروبي بأكثر من 12٪ . من جهة أخرى، ساهم المهاجرون من غير الإقليميين ، على سبيل المقارنة ، بنحو 5 مليارات جنيه في التمويل العام البريطاني في نفس الفترة.[22]

وبريطانيا ليست جزءا من اتفاقية شنغن، مما يعني أنها لم تقم أبداً برفع القيود على الحدود لمواطني الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، فإن حرية التنقل (وكذلك السلع ورأس المال والخدمات) ستطبق ، مما يعني أنه يمكن لمواطني الاتحاد الأوروبي الدخول إلى بريطانيا للبحث عن العمل.

وإذا كانت بريطانيا ستغادر الاتحاد الأوروبي، وبناءً على الاتفاقية التي يتم التفاوض عليها مع الاتحاد الأوروبي، فقد تتمكن من تقييد هذا النوع من هجرة اليد العاملة من الاتحاد الأوروبي. ولكن من الصعب التنبؤ بسيناريو لا يتعين على بريطانيا تطبيق قواعد حرية العمل إذا أرادت الحفاظ على الوصول إلى السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي في اتفاق ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك ، يجب أن يوضع في الاعتبار أنه فيما يتعلق بتدفقات الهجرة الإجمالية في بريطانيا بين عامي 2005 و 2015 ، فقد دخل عدد أكبر من المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي إلى بريطانيا أكثر من المهاجرين الأوروبيين.

من جانب آخر، حدد البنك المركزي البريطاني أيضًا خمسة مجالات ستزيد فيها عملية المغادرة من المخاطر على الاقتصاد البريطاني:[23]

1. تمويل عجز الحساب الجاري في بريطانيا؛
2. العقارات التجارية، التي شهدت تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال الأجنبية قبل التصويت؛
3. ارتفاع مستوى مديونية الأسرة في بريطانيا؛
4. انخفاض النمو في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك منطقة الأورو التي يمكن أن تتأثر لفترة طويلة من حالة عدم اليقين؛
5. الهشاشة في الأسواق المالية.

المراجع:

1- أحمد ذكر الله، التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ورقة بحثية، المعهد المصري للدراسات، تاريخ الاطلاع: 2018/04/05.

2 -عارف عادل مرشد، انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: الأسباب والسيناريوهات المحتملة، صحيفة الرأي، تاريخ الاطلاع: 2018/04/05.

3 - James K. Jackson; Shayerah Ilias Akhtar,Derek E. Mix, Economic Implications of a United Kingdom Exit from the European Union, Congressional Research Service,July 14, 2016, p : 11.

4 -Lianna Brinded, A 'Hard Brexit' is going to cost Britain's economy £66 billion a year in lost revenue,The Independent newspaper, Date viewed: 04/04/2018.

5 - Organisation mondiale du commerce ; Banque mondiale , dernières données disponibles.

6 - Matthew Ward, Statistics on UK-EU trade, BRIEFING PAPER, Number 7851, 19 December 2017

7 - Economic Implications of a United Kingdom Exit from the European Union, Op. Cit., P: 06.

(8) HM Treasury Analysis:The Long-Term Economic Impact of EU Membership and its Alternatives, HM Treasury, April, 2016, p. 9.

9 - Gloria Tyler, Financial services: contribution to the UK economyBRIEFING PAPER Number 6193, 31 March 2017, The House of Commons Library

10 -office for national statistics, Bulletin statistique, Commerce international des services, Royaume-Uni: 2016

11 -Centre for Economic Performance, POLICY ANALYSIS, Brexit or Fixit? The Trade and Welfare Effects of Leaving the European Union, Working paper, p : 03.

12 The process for withdrawing from the European Union, p :18.
منشور متاح على: www.gov.uk/government/publicationslkq;v

13 - Economic Implications of a United Kingdom Exit from the European Union ,Op. Cit., P: 06.

14 -santandertrade.com, UNITED KINGDOM: FOREIGN INVESTMENT

15 -OECD ECONOMIC POLICY PAPER, THE ECONOMIC CONSEQUENCES OF BREXIT: A TAXING DECISION , Working paper, April 2016 No. 16, p : 24.

16 - Swati Dhingra, Gianmarco Ottaviano, Thomas Sampson and John Van Reenen Centre for Economic Performance , The impact of Brexit on foreign investment in the UK BREXIT ANALYSIS No. 3

17 -Economic Implications of a United Kingdom Exit from the European Union, ,Op. Cit., P: 06. p : 8.

18 -Gregor Irwin, BREXIT: the impact on the UK and the EU, report, Global Counsel, June 2015,p :18.

19 - DR YVONNI MARKAKI , DR CARLOS VARGAS-SILVA, EU Migration to and from the UK, PUBLISHED: 30/08/2017, NEXT UPDATE: 31/10/2018

20 - M. Albéric de MONTGOLFIER, les conséquences économiques et budgétaires d'une éventuelle sortie du Royaume-Uni de l'Union européenne, rapport d´information, p :22.

21 -European Movement International, The consequences of a British exit from the European Union, p :07.

22 - Ibid., P. 11

23 -Financial Stability Report, Bank of England, July 2016, p. ii